دور اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية في دعم نظام الإدارة البيئية داخل المؤسسة

أ. بن عواق شرف الدين أمين
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير - جامعة سطيف1
ben_amine1984@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر فكرة الاهتمام بالجوانب البيئية في المؤسسات الاقتصادية الحديثة ركيزة أساسية ومطلباً ضرورياً لزيادة وتعزيز قدرتها التنافسية وتعظيم أرباحها، خاصة بعد أن أصبحت مسألة حماية البيئة والمحافظة عليها من أهم سمات بيئة الاعمال الدولية الجديدة أين تحتل فيها المعايير البيئية موقعاً متقدماً ومتميزاً في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، سيما تلك التي تتم في ظل وتحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة حيث صار تطبيق هذه المعايير شرطاً أساسياً في عمليات التجارة الدولية وهو الأمر الذي يعتبر تحدي كبير أمام كثير من الدول النامية ومؤسساتها، خاصة تلك التي مازالت لا تولي اهتمام لنظم الإدارة البيئية وكل ما يتعلق بالاهتمام بالجوانب البيئية.

في المقابل يظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية كوسيلة لتوسيع دورها من التركيز على الجوانب الاقتصادية ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية تحت ما يعرف بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يخلق نوع من التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسة الاقتصادية والدولة والمجتمع، سيما لما يساهم في القضاء على التلوث البيئي وتطوير أداء البيئي للمؤسسة ومن ثم تقليل التكاليف وزيادة كفاءة العاملين، نظرا لأن المؤسسة التي تولي اهتمام للبيئة وتسعى للمحافظة عليها بإمكانها ان تكتسب سمعة وصورة جيدة في المحيط الذي تنشط فيه، الامر الذي قد ينجم عليه زيادة في حصتها السوقية واكتساب عملاء جدد.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، نظم الإدارة البيئية، المؤسسة الاقتصادية، المتغيرات البيئية، الاستخدام الأمثل للموارد.

تمهيد:

تسعى هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على تلك العلاقة التفاعلية الموجودة بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية و نظم الادارة البيئية فيها، أي بمعنى آخر توضيح أهمية ودور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية كأداة داعمة لتبني نظم الإدارة البيئية بداخلها.

1. **مشكلة البحث:** أصبح اليوم من مصلحة المؤسسة عدم التغاضي على الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والموارد البيئية المختلفة وذلك ضمن انشطتها المختلفة سواء في المدى القصير أو البعيد، نظرا لأن مسألة تبني نظم الادارة البيئية اصبح امراً ضرورياً لضمان استمراريتها وكذا لتحسين أدائها الاقتصادي،

فضلا على المحافظة بصورتها ضمن المحيط الذي توجد فيه، خاصة أن معظم عناصر إنتاجها مصدرها البيئة. كما انه مع ازدياد الضرورة للاهتمام بالجوانب البيئية سالفة الذكر اصبح لزاماً على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين اداء نظم الادارة البيئية فيها، ولعل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تعتبر هي الأداة فعالة التي يمكن من خلالها للمؤسسات تحقيق هذا الغرض. عليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الجوهري التالي: **فيما يتمثل دور اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية في دعم نظم الإدارة البيئية داخل المؤسسة؟**

تتفرع من هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المقصود بنظم الادارة البيئية وما متطلبات تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية؟
- فيما يظهر دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق مصالح المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟
- كيف تؤثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على نظم الادارة البيئية فيها وكيف تدعمها؟

2. **فرضيات البحث:** تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

- تعتمد المؤسسة على نظم الادارة البيئية في تجسيد تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية داخلها.
- تعد المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الاقتصادية الهامة التي تجمع بين تحقيق المصلحة الاقتصادية وبين الدور الاجتماعي والبيئي للمؤسسة الاقتصادية.
- تعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة هامة وفعالة في دعم نظم الادارة البيئية وكذا تحقيق أهداف المؤسسة سيما البيئية منها.

3. **أهداف البحث:** تتمحور أهداف هذه الدراسة حول:

- تسليط الضوء على المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بالجوانب البيئية نظراً للأهمية القصوى لمثل هذا النوع من الدراسات في الوقت الحالي والتي تهتم بالبحث في العلاقة بين هذين المتغيرين خاصة مع التغيرات الحاصلة في بيئة الاعمال الجديدة؛
- الوقوف على تلك العلاقة التفاعلية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودورها في دعم وتعزيز نظم الادارة البيئية ومن ثم تحقيق الاهداف المرجوة منها.

4. **منهج البحث:** نظرا لطبيعة هذه الدراسة وخدمة لأهدافها فإنه تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي وأيضا لكونه الأنسب لمعالجة هذا النوع من الدراسات، أين تم الاعتماد في ذلك على جميع المعلومات حول موضوع الدراسة ومن ثم تحليلها بشكل مفصل ودقيق، بغرض الوصول الى بعض النتائج والاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها.

5. **تقسيمات البحث:** قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية توزعت على النحو الآتي:

- المحور الأول : مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية في ظل المعطيات البيئية.
- المحور الثاني : التأصيل النظري لنظم الادارة البيئية ومتطلبات تطبيقها.
- المحور الثالث: دور المسؤولية الاجتماعية في دعم نظم الادارة البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية.

أولا: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية في ظل المعطيات البيئية

إن عالم الأعمال اليوم يعرف تغييراً كبيراً اين تتحول فيه الاسواق وتتطور التكنولوجيا ويتضاعف فيها المنافسون، كما يكثر الحديث على الجوانب البيئية وتوقعات المجتمع واحتياجاته، خاصة في انتشار مفاهيم التنمية المستدامة. كل هذه المعطيات لم تكن في السابق ضمن الاهتمامات الأساسية للمؤسسات، حيث انصب الاهتمام بشكل كبير على تحقيق وتعظيم الارباح حتى ولو على حساب المجتمع والبيئة، لكن اليوم أصبحت المؤسسات مطالبة اكثر من وقت مضى بتحمل جزء من مسؤولياتها المجتمعية والبيئية تحت ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية.

1. نبذة تاريخية حول ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية: ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة لتراكم المشكلات وظهور الازمات كثيرة داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث ارتبطت أساساً بنظرة المؤسسة لمصالحها الذاتية المحققة على حساب المجتمع والمحيط الذي تنشط فيه وأيضا تزامناً مع ظهور موجة جديدة من الوعي الاجتماعي والبيئي، فضلاً على انتشار مفاهيم تركز في مجملها على مفهوم العطاء الاجتماعي للمؤسسات الذي يتطور مع نمو احتياجات المجتمع، الامر الذي من شأنه ان يدعوها الى ضرورة تبني هذا الاتجاه .

يعود ظهور المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح عقب الثورة الصناعية حيث ارتبط نشوئها بقيام تلك المشاريع الصناعية الكبرى، اين كانت المؤسسة الاقتصادية آنذاك في عصرها الذهبي بفضل ظهور الاختراعات العلمية والتي ساهمت بشكل كبير في تعظيم ارباحها مستنزفة في ذلك كل الموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية، حيث ساد الاعتقاد ان مسؤولية المؤسسة تنحصر فقط في انتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع ومن ثم تحقيق عوائد للمالكين.

بعد ذلك برزت مرحلة جديدة أصبحت مسألة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية قضية داخلية في المرحلة الأولى خاصة مع ارتفاع حجمها الذي قابله استغلال مفرط للأيدي العاملة وبأجور متدنية، فضلا على بروز تكتلات نقابية، حيث تجسدت النشاطات الاجتماعية للمؤسسة في تأمين السلامة والأمن الوظيفي وتقليص ساعات العمل وكذا الرعاية الصحية... ، لتنتقل فيما بعد هذه المسؤولية لتصبح قضية خارجية اين اتجهت هذه المؤسسات للاهتمام المتزايد بمسؤولياتها الخارجية المتعلقة بالبيئة، الزبائن المنافسين، الموردين، الدولة ... [1].

[1]. طاهر محسن المنصور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص ص:54-62.

جاء بعدها مرحلة اخرى جديدة ظهر فيها اتجاه يدعوا لتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، اين يتم فيه تجاوز تلك النظرة الضيقة السابقة، اصبحت المؤسسة الاقتصادية اكثر استيعاباً للبيئة ومتغيراتها من خلال محاولة تقديم المزيد من السلع والخدمات تتناسب مع التطور النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد[1](2). كما تجدر الاشارة انه في عام 1972 أوصى المؤتمر المنعقد بجامعة كاليفورنيا تحت شعار " المسؤولية الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد" بضرورة ادخال التوازن بين الابعاد البيئية والاجتماعية ضمن أهداف وخطط واستراتيجات نشاط المؤسسات وتحقيق أبعادها الاقتصادية، الامر الذي لقي استحسان كثير من الهيئات الدولية وخاصة غير الحكومية منها وقابله استجابة كبيرة لعديد من المؤسسات الاقتصادية لهذا الطرح الجديد الذي فرضته المعطيات البيئية ودفعها لتبني مسؤولياتها الاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي من خلال وضع ضوابط وقواعد قانونية تعطي صفة الالزام لهذه المؤسسات وتؤكد على ان الاداء الاجتماعي لم يعد خياراً وإنما هو أمر ملزم لاستمرارها وبقائها ضمن المجتمع. وفي السياق نفسه دعت كثير من المنظمات الدولية المتخصصة الحكومية منها وغير الحكومية مثل لجنة التطوير الاقتصادي بأمريكا، أنه على المؤسسات الاقتصادية ضرورة اعادة النظر في خططها الاجتماعية، اين تعتمد في ذلك على تحولها الى مؤسسات اقتصادية/اجتماعية تجمع بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[2].

كل تلك الظروف السابقة وتزامنها مع ازدياد الوعي الاجتماعي في بيئة الاعمال الدولية كان نتاجها إحداث تطوير في مفهوم المسؤولية الاجتماعية أين اصبح من الضروري ادماجها ضمن الخطط والأهداف والسياسات العامة للمؤسسات خاصة في ظل عصر الاقتصاد المعرفي وكذا التكنولوجي وثروة المعلومات المتزامنة مع ظهور تيار العولمة ودفعت بالمؤسسات الاقتصادية الى إدخال النظرة الاجتماعية اتجاه مختلف أصحاب المصالح[3].

2. **تعاريف مختلفة حول المسؤولية الاجتماعية:** أوردت الأدبيات المختلفة عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية واختلفت كل واحدة منها بحسب اختلاف مصدره والجهة المسؤولة على وضعه، اذ لا يوجد تعريف موحد يحظى بالقبول على المستوى العالمي، كما لا يوجد توافق بشكل نهائي حول القضايا التي يشملها هذا المصطلح إلا أنه يبقى القاسم المشترك بين غالبية التعاريف هي ان المسؤولية الاجتماعية مفهوم تقوم بموجبه المؤسسات بإدراج البعد الاجتماعي والبيئي ضمن سياساتها والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحسين اثرها في المجتمع. من هذه التعاريف نذكر:

تعريف المفوضية الأوربية:" هي عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع انشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي".

---

[1]. تامر ياسر البكري، " التسويق والمسؤولية الاجتماعية" ، دار وائل للنشر ط2، عمان، الاردن، 2001، ص:7.

[2]. نفس المرجع، ص:9.

[3]. طاهر محسن المنصور الغالبي ،" تباين الاهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة"، مداخلة بقسم ادارة الاعمال لجامعة الزيتونة وجامعة بترا، عمان، 2006، ص: 23.

يوجد من ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها تركز على الجمع بين ثلاث أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، حيث ينبغي على المؤسسات ان تتبناها ضمن مسؤولياتها بشرط أن تكون بشكل متوازن وتقوم على أرضية محسوبة بدقة وفق معايير الموثوقية والشفافية التامة لكل عملياتها وأنشطتها.

كما يعرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بالسلوك الاخلاقي للمؤسسة اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الادارة المسؤول في تعاملها مع الاطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسات الاعمال وليس مجرد حاملي الأسهم، حيث قد يغطي هذا المفهوم ايضا القيم المرتبطة بحماية البيئة[1].

من خلال ما سبق يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم بموجبه تهتم المؤسسات الاقتصادية بمصالح المجتمع من خلال الاخذ بعين الاعتبار تأثير انشطتها على المستهلكين والموظفين وحملة الاسهم والمجتمع والبيئة وذلك في مختلف اوجه انشطتها وعملياتها.

3. **تعاريف الفرص والفوائد الناجمة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:** إن قيام المؤسسة الاقتصادية بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يمكن ان يفتح الباب امامها لتحقيق كثير من المنافع والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي ترجع بالفائدة على المؤسسة والمجتمع على حد سواء، نذكر[2]:

- الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة من شأنها أن تدفع جميع افراد المجتمع بدعم أهدافها وسياساتها التنموية وكذا الاعتراف بممارساتها ومن ثم المساهمة في انجاح خططها وأهدافها؛
- إمكانية خلق مناصب عمل جديدة جراء اقامة المشاريع الخيرية والاجتماعية ذات الطابع التنموي؛
- رفع الأداء المالي وقيمتها السوقية جراء تلك العلاقة الحقيقية الموجودة بين الممارسات الاجتماعية للمؤسسة وأثره على أدائها المالي، حيث تشير بعض الدراسات التي أجريت سنة 1999 أن المؤسسات التي تقوم بالالتزامات ذات طابع اخلاقي واجتماعي حققت ارتفاع في قيمة اسهمها السوقية بمقدار 2 الى 3 مرات مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات التي لم تقم بهذه الالتزامات؛
- إن المؤسسات التي تتبنى برامج تحسين ظروف الموظفين كالتأمينات والتسهيلات فإنها ستحد من ظاهرة التغيب والتلاعب في صفوف الموظفين، نظرا لأن برامج الرعاية الصحية ستزيد من انضباطهم وتخلصها من تكلفة التغيب بنسب معتبرة، ومن ثم تزداد قدرتها على

[1]. مؤتمر الامم المتحدة والتنمية "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، جنيف، 2004، ص:27.

[2]. أحمد عبد الكريم، " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال: مجالاتها ومعوقات الوفاء بها" ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، عمان، الأردن، 1997. ص: 55.

الاحتفاظ بالموظفين الاكفاء وترتفع انتاجيتهم وتتقلص في المقابل تكلفة التوظيف والتكوين لعاملين جدد؛

- المؤسسات الاقتصادية المزاولة للمسؤولية الاجتماعية يمكنها ان تمتلك سمعة متميزة في اوساط المجتمع والمحيط الذي تنشط فيه، مثل المؤسسات التي تشغل الاطفال والنساء كعمالة رخيصة وكذلك تلك التي لا تلحق أضرار بالبيئة فإنها ستمتلك اسم تجاري جذاب ومتميز يمكن ان يساهم في رفع حجم مبيعاتها وخلق ولاء والتزام اقوى لدى عملائها اتجاه سلعها وخدماتها.

من خلال ما سبق يمكن القول انه في عصر العولمة والانفتاح العالمي الذي تشهده بيئة الاعمال الدولية الجديدة فإنه قد بات نجاح المؤسسات الاقتصادية قائم على قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية والذي يعتمد بشكل اساسي على التزاماتها بثلاث معايير اساسية: احترام المؤسسة لبيئتها الداخلية والخارجية ودعم المجتمع ومساندة وحماية البيئة.

4. **مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية:** في العموم توجد 04 مؤشرات اساسية يعتمد عليها في عملية تقييم الانشطة والأداء الاجتماعي للمؤسسة وهي[1]:

- مؤشر الاداء الاجتماعي لحماية البيئة: يشمل جميع التكاليف التي تتحملها المؤسسة لحماية افراد المجتمع والمحيط الجغرافي الذي تعمل ضمن نطاقه من خلال سعيها بجدية لرد وتعويض الاضرار الممكن حدوثها جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة، مثل تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والنباتية وتلوث المياه ... .
- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: يتضمن كافة تكاليف وإسهامات المؤسسة اتجاه خدمة المجتمع مثل مشاركتها في وضع برامج تعليمية وثقافية ورياضية وخيرية لأبناء الموظفين وأفراد المجتمع او المشاركة في الاعياد والمناسبات الوطنية، وأيضا في حالة الكوارث الطبيعية.
- مؤشر الاداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: يحتوي على كل التكاليف اتجاه العاملين بالمؤسسة ماعدا الاجر الاساسي فضلا على الالتزامات التي توفرها لهم كالاهتمام بحالتهم الصحية وعائلاتهم وكذا برامج تدريبهم وتحسين اوضاعهم الاجتماعية والثقافية بعد انتهاء فترة خدماتهم، الامر الذي من شأنه أن يخلق نوع من الولاء والاحترام والانتماء لموظفيها وعائلاتهم ومن ثم افراد المجتمع.
- مؤشر الاداء الاجتماعي لتطوير الانتاج: يتضمن كافة التكاليف التي تصب الى تحسين خدمة المستهلكين مثل التكاليف المقدمة في اطار مراقبة جودة الانتاج وكذا تكاليف البحث والتطوير وأيضا تلك الخدمات والضمانات المقدمة ما بعد البيع، كل هذه الالتزامات

[1]. حارس كريم العاني، "دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية"، المؤتمر العلمي الرابع : الريادة و الإبداع (استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات الأعمال)، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 15/03/2005- 16.

من شأنها أن تحسن العلاقة وتخلق حالة رضا لدى المستهلكين اتجاه المؤسسات جراء المنافع المتأتية من سلعها وخدماتها.

5. **المسؤولية الاجتماعية بين آراء التأييد والمعارضة**: إن المتتبع للمواضيع والأدبيات التي تهتم بدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية نجد ان آراء المتخصصين والخبراء حولها تنقسم بين فريق مؤيد وآخر معارض فيما يخص الاداء والدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية.

1.5 **الآراء المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية**: ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن على المؤسسات الاقتصادية ان تحافظ على مصلحة المجتمع في الوقت الذي تعمل فيه على تحقيق مصالحها الذاتية، حيث يعتبرون انه ليس هناك مبرر ولا جدوى لهذه المؤسسات اذا لم تكن تهتم بقضايا مجتمعها الأساسية، كما تعتبر هذه الوظيفة الجديدة المؤسسة بمثابة رد للاعتبار وتحسين لصورتها في اذهان افراد مجتمعها مدعمين رأيهم بالحجج التالية[1]:

- اعتبار المؤسسة انها نظام مفتوح وجزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تنشط فيه، لذلك فهي مطالبة بتحقيق اهدافها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ...)؛
- إن وظيفة المسؤولية الاجتماعية تعتبر استثمار مستقبلي مهم للمؤسسة حتى وان كان مكلفاً فان ثماره تأتي في الاجل الطويل من خلال خلق فضاءات التواصل الايجابي مع المجتمع ومن ثم رفع عوائدها مستقبلا؛
- يتجه انصار هذا الاتجاه الى ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لا تعني تخليها عن هدفها الاساسي في تحقيق وتعظيم الربح وإنما لابد ان يكون بشكل متوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث ان دورها الاجتماعي من شانه ان يعزز من ميزتها التنافسية ويعمل على تحسين صورتها وسمعتها في وسط مجتمعها؛
- المسؤولية الاجتماعية من شأنها ان تحسن العلاقة القائمة بين الدولة والمؤسسة وكذا التقليل من الاجراءات الحكومية وقوانينها المتدخلة في شؤون اعمالها، فمشاركة المؤسسة في حل المشاكل التقليدية الملقاة على عاتق الحكومة يقطع الطريق امام الراغبين في تقييد وعرقلة حرية نشاطها من رجال دولة أو سياسيين ويفتح لها الباب في المقابل للحصول على امتيازات تشجيعية لتوسيع دائرة نشاطها نظرا لأنه تعتبر عنصر فاعل وفعال في المجتمع؛
- المسؤولية الاجتماعية تقوم بتخفيض حدة التضارب والتعارض الموجود بين اصحاب المصلحة المختلفين، فبالنسبة للمالكين فانه من الممكن ان يتعزز موقف المؤسسة وتزداد مبيعاتها عندما تساهم اجتماعيا في إنعاش الوضع العام للدولة، كما أن فكرة المردود المستقبلي الناتج من الأثر الحسن الذي تتركه المساهمة الاجتماعية في نفوس الافراد ليس من شانه ان

[1]. طاهر محسن المنصور الغالبي، المرجع السابق، ص ص: 73- 75.

يعطي فقط عوائد آنية بل حتى مستقبلية، فضلا عل امكانية ان يصبح الدور الاجتماعي مدخلاً فعالاً لخلق وزيادة الثقة وعدم تعارض وتضارب المصالح بين الاطراف المختلفة.

2.5 **الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:** ينظر اصحاب هذا الاتجاه وترتكز وجهة نظرهم من زاوية النظرية الاقتصادية حيث يرى الاقتصادي "ملتون فريدمان" ان على اصحاب المؤسسات ان يعملوا من منطلق الاقتصاد الحر وليس انطلاقاً من مبادئ المسؤولية الاجتماعية، لان الهدف الاساسي لأي مؤسسة هو تعظيم الربح وان اي تصرف خارج هذا المجال يعتبر انفاق في غير مجاله وهو تصرف غير اقتصادي، حيث يقدم اصحاب هذا التيار الحجج التالية[1]:

- ان تبني المؤسسة الاقتصادية للأدوار الاجتماعية، خاصة تلك التي يقوم بها القطاع الخاص تؤدي الى خرق قاعدة تعظيم الربح والتي هي جوهر وجود اي مؤسسة ومسؤولياتها الاولى، نظرا لأنها وجدت اساسا للعمل وتقديم سلع وخدمات بنوعية عالية وبأسعار مقبولة، لكن من خلال مزاولتها لنشاطها فإنها تقوم بعمليات التوظيف ودفع الضرائب للمجتمع والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات وما يتبعها من اثار ايجابية على المجتمع؛
- امكانية تقليص الاهداف الاقتصادية الاساسية مع مرور الوقت مقابل زيادة مطالب المجتمع والدولة بتبني الاهداف الاجتماعية، يجعل المؤسسة عاجزة على الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في مجال البحث والتطوير وتطوير التكنولوجيا وتقديم منتجات جديدة وبالتالي سيضعف ادائها الاقتصادي ومن ثم ستتراجع مبادرتها الاجتماعية؛
- تتحمل المؤسسة الاقتصادية تكاليف عالية جراء الانشطة والأهداف الاجتماعية، نظرا لان هذه الاخيرة في بعض الحالات تفوق امكانيات المؤسسة ومن ثم ستعرضها الى مخاطر، في هذا السياق نذكر تلك المقولة الشهيرة لأحد مديري شركة Général Motors حين قال: " إن كل ما هو جيد وصالح لشركة جنرال موتورز هو بالتأكيد لصالح امريكا ولكن ليس كل ما هو جيد وصالح لأمريكا هو جيد وصالح لشركة جنرال موتورز"؛
- قلة الخبرة والكفاءات الضرورية في المؤسسة التي تمكنها من القيام بالدور الاجتماعي او حل المشكلات الاجتماعية خاصة مع توفر بعض المؤسسات المتخصصة بهذا الدور الاجتماعي، فالأفضل لها ان تسخر هذه الامكانيات لما هو اهم مثل تعزيز ادائها الاقتصادي والتنافسي وكذا تنشيط الاقتصاد؛
- صعوبة المراقبة والمحاسبة والمسائلة القانونية في حالة الانشطة الاجتماعية وعدم توفر معايير متطورة لقياس بدقة الاداء الاجتماعي للمؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن القول انه بالرغم من التعارض في الآراء بين المفكرين فانه تبقى الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية أمر ضروري ومهم سواء حققته بشكل مباشر من خلال

[1]. المرجع نفسه.

تسخير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة، او بطريقة غير مباشرة من خلال سعيها لتحقيق الاهداف الاقتصادية فإنها في المقابل ستحقق اهداف اجتماعية لموظفيها وأفراد المجتمع.

ثانيا: التأصيل النظري لنظم الادارة البيئية ومتطلبات تطبيقها

تتجه كثير من المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر للاهتمام بالاعتبارات البيئية في استراتيجيات اعمالها وخططها طويلة الاجل، حيث يعد هذا الاتجاه أساسياً لبقائها في السوق ولمنافسة نظرائها من المهتمين بالبيئة ويضمن لها تطبيق المواصفات البيئية في انشطتها المختلفة، عليه فانه اصبح من الضروري ان تتوفر هذه الاخيرة على ادارة بيئية بمستويات متميزة وفعالة تساعد على التخطيط والرقابة وتطوير الاداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية، عليه فانه سيعترض هذا الجزء بعض المفاهيم الاساسية حول الادارة البيئية من خلال ايضاح مفهومها والأسباب المؤدية لتبنيها وكذا متطلبات تطبيقها وفي الاخير التعريج على اهم الاثار المترتبة على تطبيق نظام الادارة البيئية.

1. **نشأة وتطور الإدارة البيئية:** يرجع الاهتمام بالإدارة البيئية الى زمن قديم، لكن الانطلاقة الفعلية لهذا الحقل والمجال كانت مع ظهور الثورة الصناعية في أوربا للفترة ما بين (1760- 1820) وما نجم عنها من تلوث وتسريبات للمواد الكيميائية السامة، صاحبها ازدياد الوعي البيئي للمواطنين ودفعهم بالحكومة والمؤسسات آنذاك بضرورة اتخاذ الاجراءات والتدابير البيئية الوقائية اللازمة، نتج عنها اصدار جملة من القوانين المعالجة للتلوث مثل قانون النفايات لسنة 1889 وقانون الصحة العامة لسنة 1912 بالولايات المتحدة الامريكية وكذا قانون الصحة العامة عام 1936 وقانون حماية الانهار عام 1951 ببريطانيا، فضلا على صدور كتاب "الربيع الصامت" للكاتبة راشيل كارسن عام 1962 الذي اشارت فيه الى خطورة استخدام الموارد الطبيعية دون رقابة والآثار الخطيرة الممكن ان تلحق بمستقبل حياة وصحة الانسان جراء التلوث والمشاكل البيئية[1].

كل هذه الظروف دفعت بالجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1968 الى اقتراح عقد مؤتمر يهتم بالمشاكل البيئية والذي عرف في ما بعد بمؤتمر ستوكهولم عام 1972 وخاصة مع ظهور مجموعة من الوكالات البيئية ووكالة حماية البيئة الامريكية. كما انه في عام 1987 تم وضع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (لجنة برندتلاند) هذه الاخيرة قامت بنشر تقريرها تحت اسم "مستقبلنا المشترك " الذي كان من اهم افكاره التركيز على مفهوم التنمية المستدامة، حيث ان هذا التقرير بدوره حث المؤسسات الاقتصادية على ضرورة اعطاء اهمية خاصة للاعتبارات البيئية اثناء ادارة انشطتها الانتاجية، وهو ما تم التأكيد عليه في قمة ريو دي جانيرو عام 1992[2].

---

[1]. نجم العزاوي، "الادارة البيئية –نظم ومتطلبات iso14000 – " ط 1، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2007، ص ص: 115- 116.

[2]. عبد الصمد نجوى ، "الادارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي "، المؤتمر العلمي الدولي حول : الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 08- 09 مارس 2005، ص:135.

بعد هذه الفترة قامت الأمم المتحدة بتشكيل هيئة دولية تحت اسم "مداولة الأمم المتحدة في البيئة والتنمية "التي تفرع منها مجلس اعمال التنمية المستدامة المرتبط بالمنظمة الدولية للتقييس (ISO) والذي اهتم بإصدار مواصفات خاصة بإدارة البيئية ونظامها، كما انه بحلول سنة 1992 ظهرت مؤسسة المعايير البريطانية للمواصفة (BS7750) التي كانت من الوسائل الاساسية لبناء انظمة الادارة البيئية (EMS) في المؤسسات والتي لوحظ بأنها ليست فعالة لتحسين نوعية البيئة، الامر الذي دفع الى ظهور المواصفة الاوروبية (EMAS) عام 1995، غير ان تطبيق هذه الاخيرة من طرف المؤسسات فرض عليها تكاليف باهظة وضغوط كبيرة، نجم عنها ظهور سلسلة مواصفات(ISO 14000) كأحد الحلول التي تمكن المؤسسة من تقليص الضغوط الممارسة عليها.

2. **تعريف الإدارة البيئية:** اختلف الباحثون والكتاب في اعطاء تعريف دقيق للإدارة البيئية باختلاف مدارسهم وانتماءاتهم الفكرية، فمن بين أهم التعاريف الموجودة نذكر:

تعريف الاقتصادي الدنماركي .THOMAS H; Christensen:" بأنها عبارة عن هيكل المؤسسة ومسؤولياتها وسياساتها وممارستها وإجراءاتها وعملياتها وموادها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الامور البيئية، حيث يحدد نظام الإدارة البيئية فلسفة المؤسسة اتجاه القضايا البيئية ووضع اهداف للبرامج البيئية وتطوير برامج الأداء البيئي"[1].

عرفت المواصفة الفرنسية (NFX30200) الادارة البيئية بأنها " مجموعة انشطة الادارة التي تحدد السياسة البيئية الاهداف والمسؤوليات والتي تنفذ بوسائل مثل تخطيط الاهداف البيئية قياس النتائج والتحكم في الاثار البيئية"[2].

كما عرفتها المنظمة العالمية للتقييس (ISO) "ان الادارة البيئية جزء من النظام الاداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقاتها ومراجعتها والحفاظ عليها"[3].

نشير أيضا إلى أن نظام الادارة البيئية يشكل جزءاً من استراتيجية الإدارة بالمؤسسة، حيث صمم لتحقيق متطلبات المواصفة القياسية (ISO) في مجال ادارة البيئة[4].

يعتبر نظام الإدارة البيئية جزء من نظام ادارة شاملة لمؤسسة ما وهو يشمل البناء التنظيمي، انشطة التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات ومصادر التطبيق والمحافظة على

---

[1]. المرجع نفسه.

[2]. عبد الصمد نجوى، المرجع السابق، ص:134.

[3]. نجم العزاوي، المرجع السابق، ص: 122.

[4]. عز الدين دعاس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،"اثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسة الصناعية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010- 2011، ص:44.

الأداء البيئي الجيد، حيث يشمل اوجه الادارة التي تخطط وتنمي وتطبق وتراجع وتحافظ على السياسة البيئية للمؤسسة وأغراضها وأهدافها[1].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإدارة البيئية بأنه جزء من الهيكل التنظيمي للمؤسسة تقوم من خلالها بإدارة انشطتها الداخلية لترشيد واستغلال الموارد بشكل امثل ومن ثم تقليل تأثيراتها السلبية على البيئة الداخلية والبيئة المحيطة بها. كما انه ايضا يمكن اعتبار نظام الادارة البيئية بأنه ذلك النظام الفرعي من النظام الكلي للمؤسسة والذي يستخدم فيه نظم الادارة البيئية بشكل عملي، حيث تقوم من خلال هذه الادارة بدور حلقة ربط بين المؤسسة والبيئة بكل معطياتها بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار والتوفيق معاً دون وجود اي نزاعات او اضرار.

3. **الأهداف المرجوة من وراء تبني نظام الادارة البيئية:** تسعى كل مؤسسة من خلال تبنيها لنظام الإدارة البيئية تحقيق التكيف والاستعداد الجيد والايجابي لتعاملها مع القضايا البيئية وإدارتها ضمن سياسة واضحة تأخذ فيها بعين الاعتبار الاجراءات والقوانين البيئية السائدة ومن ثم تحقيق الاهداف التالية [2]:

- مساعدة المؤسسة الاقتصادية على وضع الاهداف والسياسات الخاصة بالإدارة البيئية؛
- توجيه المؤسسات نحو المتطلبات والتشريعات ذات الصلة بأساليب وسلامة الإدارة البيئية؛
- السماح للمؤسسات الاقتصادية بالتفاعل مع القضايا البيئية بمعطياتها وعناصرها المختلفة؛
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الحصول على شهادة المطابقة المتعلقة بسلامة البيئة من الجهات المختصة ومن ثم تمتلك مزايا تنافسية في الاسواق، خاصة مع ازدياد الطلب على المنتجات والسلع غير الملوثة للبيئة (منتجات صديقة للبيئة) والمحافظة عليها.

4. **دوافع تبني نظام الادارة البيئية:** تنقسم هذه الأسباب الى دوافع خارجية و اخرى داخلية، فالأولى تكون عبارة عن الضغوطات التي تكون المؤسسة مجبرة على تبنيها وتطبيقها مثل تطبيق لقوانين ومتطلبات المواصفة البيئية بينما الثانية فان المؤسسة يمكنها ان تتحكم فيها والتي تكون جملة من المزايا الناجمة عن تبنيها لنظام الإدارة البيئية.

1.4 **الأسباب الخارجية:** نلخصها في ما يلي[3]:

1.1.4 **طلب السوق:** مع ازدياد انتشار الوعي البيئي لدى المنتجين والمستهلكين فقلد اصبحت قوى السوق تصب في خانة المنتجات المسؤولة بيئياً وتقاطع المنتجات المضرة بالبيئة، حيث تقوم كثير من المؤسسات حالياً بالاهتمام بالجوانب البيئية نظرا لأنه توجد بعض البحوث والدراسات حول المجتمع

[1]. المرجع نفسه.

[2]. عز الدين دعاس ، المرجع السابق، ص:47.

[3]. يوسف حجيم الطائي وآخرون، " نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009، ص: 390.

الأمريكي التي تشير الى ان 80٪ من الزبائن يستخدمون ويعتمدون على المعايير البيئية ضمن سلوكهم الشرائي.

2.1.4 **المساهمين والمقرضين والمستثمرين:** تعرف المؤسسة ضغوطا متزايدة من قبل المساهمين والمقرضين والمستثمرين في يخص معلومات الاداء البيئي وكذا المعلومات المتعلقة بالأداء المالي، حيث يرجع هذا الاهتمام لتلك العلاقة الموجودة بين تدهور الممارسة والأداء البيئي للمؤسسة الذي يمكن ان ينجم عليه ازدياد التكاليف والمخاطر ومن ثم تقليص الأرباح[1].

3.1.4 **الفرص المتاحة في السوق:** تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع غير المضرة بالبيئة بحصة سوقية كونها تساعد عملائها على تحقيق اهدافهم البيئية، مستخدمة في ذلك وسائل انتاج متطورة وتكنولوجيا نظيفة وعالية، حيث ان كل هذه المعطيات الجديدة من شأنها أن تدعم القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة إذا استطاعت هذه الأخيرة أن تحصل على شهادة نظام الإدارة البيئية او شهادة المطابقة للجودة العالمية، فإن هذه المعطيات تمنح للمؤسسة ميزة عند مثيلاتها كونها تعكس مدى اهتمامها بالجوانب البيئية.

4.1.4 **الإلتزامات الحكومية:** تلعب الدولة دوراً حاسماً وفعالاً في تفعيل الاداء البيئي عن طريق وضعها لقوانين وفرضها لسياسات وأنظمة بيئية، حيث تشير البيانات والإحصائيات أن كثير من الدول حالياً قد قطعت أشواطاً كبيرة في دعم هذا الاتجاه (الدول المتقدمة) وأصبحت تفرض القواعد البيئية كعوائق امام الدول النامية لدخول منتجاتها الى اسواقها وفي التجارة الدولية، خاصة في ظل الاتفاقيات الصادرة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.

2.4 **الأسباب الداخلية:** نوجزها في ما يلي:

- إمكانية المؤسسة تحسين ادائها وفعاليتها الناجمة عن عمليات الاستغلال الامثل للموارد؛
- إمكانية زيادة الكفاءة التشغيلية الناجم عن تقليل الهدر للمواد الاولية وكذا الوقاية من التلوث؛
- التحكم الجيد في سلوك المستهلك وأساليب الحديثة في الادارة المحتملة ذات علاقة بالبيئة؛
- تكوين عاملين قادرين على حماية البيئة وزيادة وعيهم بالمحيط والمجتمع والقضايا البيئية.

5. **متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية:** يتكون نظام الإدارة البيئية حسب اللجنة (207) التابعة للمنظمة العالمية للتقييس ووفقا للمواصفة(ISO 14000) من خمسة مكونات أساسية[2]:

---

[1]. محمد عبد الوهاب العزاوي، "انظمة ادارة الجودة البيئية"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن، 2002، ص:194.

[2]. فاتح مجاهدي وشراف براهيمي،" الادارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يوم 09و10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص ص:6- 7.

1.5 **السياسة البيئية:** يقصد بها المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية والتي يتم من خلالها تحديد الإطار العام لعملها البيئي، حيث تقع مسؤولية وضعها على عاتق الادارة العليا اما المستويات الادارية الاخرى فتهتم بالمشاركة في عملية تنفيذها واقتراح التعديلات اللازمة ان استوجب الامر ذلك.

2.5 **التخطيط:** في هذه الخطوة يتم تحديد الجوانب البيئية وترتيبها حسب الأهمية والأولوية ومن ثم تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها، وبعد ذلك يتم تطويرها الى غايات وأهداف بيئية ليتم في الاخير اعداد برنامج عمل يتم من خلاله انجاز هذه الاهداف بالشكل الذي يتناسب مع ما هو مطلوب والمعلومات المستخدمة.

3.5 **التنفيذ والتشغيل:** يتم في هذه المرحلة تحديد الهيكل التنظيمي المناسب للإدارة البيئية يتم فيه تحديد وتقسيم المهام المسؤوليات والسلطات، اضافة الى تكوين وتوعية الموظفين ورفع مهاراتهم خاصة تلك المتعلقة بالجوانب البيئية شرط ان تتم هذه العمليات تحت اشراف نظام اتصال مناسب داخلياً وخارجياً يخدم اهداف المؤسسة بشكل عام، لتنتهي هذه المرحلة بتوثيق لنظام الادارة البيئية باعتباره قاعدة بيانات بيئية مرجعية، تتبع بعمليات وأنظمة رقابة على كل الانشطة البيئية الهامة وتكون في حالة استعداد تام لكل التغيرات الحاصلة.

4.5 **إجراءات الفحص والتصحيح**: تعتبر هاتين العمليتين من الانشطة الاساسية في الإدارة البيئية كونهما يضمنان التوافق بين اداء المؤسسة مع ما هو مخطط عن طريق متابعة وقياس كل ماله تأثير مباشر على الجوانب البيئية حيث يتم توثيقها وتنظيمها وحفظها مراجعتها ضمن سجلات الادارة البيئية يمكن الرجوع اليها كإجراءات تصحيحية ووقائية.

5.5 **المراجعة الإدارية:** تعتبر آخر ما تحتاج اليه نظام الادارة البيئية والتي تتم على النحو التالي:

- القيام بعملية المراجعة بصفة دورية ولفترات زمنية مختلفة؛
- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقويم والتصحيح والتوثيق لعمليات المراجعة؛
- توضيح مدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف العامة.

في الأخير يمكن القول أن الهدف العام لكل من هذه العمليات سالفة الذكر يكمن في تشكيل بما يسمى انشاء عملية التحسين المستمر لكل عمليات وأنشطة المؤسسة والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل1 : مراحل ومتطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية

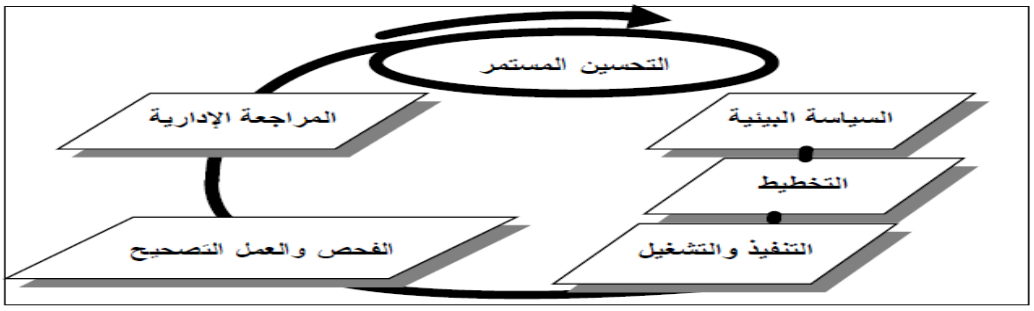

المصدر: فاتح مجاهدي وشراف براهيمي،" الادارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يوم 09و10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص ص:6- 7 .

6. الآثار المترتبة من تطبيق نظام الإدارة البيئية: يمكن تقسيم آثار تطبيق الادارة البيئية الى[1]:

1.6 الآثار الاقتصادية: يمكن حصرها في أربعة محاور أساسية وهي: زيادة الإنتاجية، وفورات في التكاليف، وفورات مالية في مجالات متنوعة، تحقيق مزايا تسويقية. نذكر منها ما يلي:

- تقليل هدر الموارد والطاقة وترشيد استخدامها؛
- زيادة انتاجية العاملين بجعل محيط العمل مناسب بيئياً، حيث تشير بعض الدراسات الحديثة ان الأبنية المناسبة بيئياً يمكن ان تزيد بنسبة 15٪ من انتاجية العاملين في المؤسسات التي تشتغل في مثل هذه البنايات؛
- اعادة استغلال النفايات ورسكلتها وبالتالي تخفيض تكاليف التخلص منها؛
- تقليص التكاليف التشغيلية الناجمة عن تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الاخرى؛
- تخفيض الأعباء المالية المفروضة بسبب التلوث الناتج عن انخفاض مصاريف التامين والتعويضات اتجاه الاضرار البيئية؛
- الاستفادة من مزايا تمويلية نظير التزامها بالتشريعات البيئية مثل ان تحصل على قروض ميسرة او ان تحصل على إعانات حكومية أو دولية؛
- تحسين علاقتها مع محيطها الخارجي (مستهلكين، عملاء، موردين، الدولة) ومن ثم تحسين سمعتها على المستوى المحلي والأجنبي، الامر الذي قد ينجم عليه ارتفاع في حصتها السوقية.

2.6 الآثار الاجتماعية: تتمثل في ما يلي

- المساهمة في تقليص المخاطرة المؤثرة على صحة وامن الانسان الناجمة من انشطة القطاع الصناعي؛

[1]. محمد عبد الوهاب العزاوي،"انظمة ادارة الجودة والبيئة"، دار وائل للنشر،ط1، عمان ،الاردن،2002، ص ص: 239 - 244.

- يمكن ان تساعد في انشاء لغة مشتركة وتفكير معين حول الجوانب البيئية مما يساهم في تحقيق التواصل بين المؤسسات والمجتمعات والدول في شكل شبكات تعاون والعمل مع بعضها البعض في هذا المجال؛

3.6 **الآثار البيئية:** نلخصها في:

- حماية الانظمة البيئية والطبيعية؛
- تحقيق اهداف التنمية المستدامة عن طريق الحد من الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية؛
- المساهمة في معالجة المشاكل البيئية التي يعرفها كوكب الارض والتي تهدد مستقبل جميع المخلوقات مثل مشكلة الاحتباس، ثقب الاوزون... .

4.6**الآثار الإدارية**: نذكر اهمها:

- زيادة رضا العاملين؛ الناجم عن اشراكهم في تنفيذ متطلبات نظام الادارة البيئية وكذا زيادة وعيهم البيئي؛
- الاستفادة من مراجعة الادارة للأنظمة البيئية كآلية ادارية متميزة تسهم في التحسين المستمر للأداء العام للمؤسسة؛

كما تجدر الإشارة أنه بالرغم من تلك المزايا والآثار الإيجابية الناجمة عن تبني المؤسسة الاقتصادية لنظام الإدارة البيئية فانه هذا لا يعني عدم وجود بعض الآثار السلبية لهذه الاخيرة، حيث أن تكاليف تنفيذ المؤسسة لهذا النظام والتي تتفرع إلى تكاليف هيكل التنفيذ مثل تكلفة إعداد نظام الإدارة البيئية وطرق إدارته وتكلفة الحصول على الشهادة والتي تعتبر من أهم ما يثقل كاهل المؤسسة ويعرقل سيرها ويضعها في بعض الحالات أمام ضغوطات والتزامات تفوق قدرتها والموارد المتاحة لها، لكن في العموم فإن الآثار الإيجابية المتوقعة من تبني نظام الإدارة البيئية يبقى إلى حد ما أكبر من حجم المخاطر والآثار السلبية لها.

ثالثا: دور المسؤولية الاجتماعية في دعم نظم الادارة البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية

في ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة والحفاظ على مواردها المختلفة ظهرت مفاهيم ادارية أصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في المؤسسات الاقتصادية، ومن بين اهم هذه المفاهيم وأكثرها شيوعاَ هي المسؤولية الاجتماعية التي تتضمن ذلك الدور الذي تقوم الذي تقوم به المؤسسات اتجاه المجالات الاجتماعية والبيئية، حيث توجد كثير من الدراسات التي تدعو الى اهمية استخدام المسؤولية الاجتماعية كأداة لدعم نظم الادارة البيئية ومن ثم تحقيق التكامل فيما بينهما، وهو الأمر الذي يسعى هذا المحور لتغطيته من خلال تسليط الضوء على تلك العلاقة الموجودة بين اتجاهات المسؤولية الاجتماعية وبين متطلبات وحيثيات نظم الادارة البيئية.

1. مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات صلة بالمفاهيم البيئية:

أصبح المجتمع في الوقت الحالي معني بشكل كبير ومتزايد بالآثار البيئية التي تتركها أنشطة وممارسات المؤسسات الاقتصادية على صحة الانسان اولاً وعلى الطبيعة اكثر من أي وقت سابق فمنذ الاحتفال بيوم الأرض عام 1970 كانت نظرة مدراء المؤسسات اتجاه القائمين بهذا الاتجاه على انهم مجموعة من المعارضين لحرية الاستثمار والعمل، اما حالياً فان جماعات حماية البيئة عن التلوث أصبحوا قوة حقيقية ضاغطة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، كلمتهم مسموعة وآرائهم محترمة محلياً ودولياً، كما أنه ازداد الاهتمام بالجوانب البيئية وبالتأثيرات السلبية للمؤسسات الصناعية على البيئة من قبل مدراء المؤسسات خصوصا بعد أن أصبح هذا التهديد على المدى الطويل بتجسيده في تدمير طبقة الاوزون الامر الذي ينجر عنه انبعاث الغازات تعود بآثار سلبية على حياة الانسان والطبيعة وتحدث تغييرات في المناخ من جهة، ومن جهة اخرى تدعم الاهتمام بهذا الاتجاه بعد صدور السلسلة الخاصة بالأمان البيئي والمتمثلة في (ISO14000) حيث انه من ابرز الوسائل التي تتصاعد اهميتها في مسألة تقييم مشكلات التلوث البيئي لمنتجاتها في كل مرحلة من مراحل حياته بدءاً بالحصول على المواد الخام ثم التصنيع والتوزيع وأخيراً الاستهلاك[1].

2. العلاقة الموجودة بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:

بالرجوع إلى الأدبيات المختلفة التي تتناول البحث في مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة نجد أنه هناك نوع من التداخل والنقاط المشتركة بين هذين المفهومين في كثير من المحاور خاصة تلك المتعلقة بالجوانب البيئية، فالمفهوم الأول يقوم بالدمج بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أما المفهوم الثاني فهو بدوره يسعى للتنسيق بين الجوانب والاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث نلاحظ ان نفس العناصر تقريباً التي تحتويها المسؤولية الاجتماعية هي نفسها التي تدعوا اليها المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يوحي للوهلة الأولى بأن هذين المفهومين متكاملين وغير متضاربين سواء على مستوى الأهداف والمجالات التي يشملها كل واحد منهما[2].

كما نشير إلى أن المؤسسة الاقتصادية في علاقتها مع المجتمع فإنها يمكنها أن تساهم في تحسينه او تخريبه من خلال انشطها الاقتصادية، لذلك فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يدعوها الى ضرورة توفير الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الاجل الطويل والذي يُفضل أن يجمع بين المفاهيم الاقتصادية والتجارية من جهة وبين المفاهيم الاجتماعية من جهة اخرى، نظراً لأنه في حالة غياب محيط عمل غير مستقر وكذا نسيج اجتماعي متماسك (رأس المال الاجتماعي) فمن شأنه أن يهدد مصالح المؤسسة وتواجدها، عليه فلا بد على المؤسسة الاقتصادية الحديثة أن تبرز عن التزاماتها اتجاه المجتمع من خلال مساهمتها في حل المشاكل الاجتماعية البيئية (تقليص البطالة حماية

[1]. دافيد ريتشمان وآخرون، "الادارة المعاصرة" ترجمة رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2004، ص:89.

[2]. *Lise Moutamalle; » l'intégation du développement durable au management quotidien d'une entreporise »; éditions l'Harmattan; Paris; 2004; p: 126.*

المستهلك، احترام حقوق الإنسان حماية البيئة، الاستغلال الرشيد والأمثل للموارد المتاحة والحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة) حيث يلاحظ ان هذه الاهداف هي نفسها المبادئ التي يدعوا اليها مفهوم التنمية المستدامة وتؤكد مرة أخرى على تلك العلاقة الوثيقة بين هذين المفهومين[1].

في السياق نفسه فانه نجد المؤسسات الاقتصادية اليوم اصبحت تولي اهتماماً كبيراً لمفهوم التنمية المستدامة وكل المجالات التي يشملها الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية من خلال اعداد تقارير دورية تصنف على اساسها ضمن هيئات دولية معتمدة في عملية اعدادها على المواصفات المتعلقة بنظم الادارة البيئية ومعايير (ISO 14000).

من خلال ما سبق يمكن القول انه اصبح من الضروري على المؤسسة الاقتصادية الحديثة احترامها والتزامها للمبادئ التي يحملها مفهوم التنمية المستدامة من خلال ابرازها وتطبيقها لالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات واضحة، خاصة في ظل وجود ذلك التداخل والتكامل والتنسيق الموجود بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

3. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية:

تستطيع المؤسسة تطبيق أسس ومعايير للإدارة البيئية وجعل الجوانب البيئية أولى الاهتمامات من خلال ذلك الدور الذي تقوم به الإدارة العليا في تحقيق التكامل في العلاقة بين تطبيقات نظم الإدارة البيئية وربطها بالاهتمام الدائم بمتابعة المشكلات البيئية، حيث يتم ذلك بتخصيص لها جهاز خاص داخلها توكل له مسؤولية تحديد هذه العلاقة والأسباب الرئيسية التي من ورائها وكذا التركيز على احداث فيها التطوير المستمر والتعلم من الاخطاء وتقويمها، بشرط ان يتحلى هذا الجهاز بالديناميكية والمرونة المناسبة في معالجة المشاكل البيئية التي قد تظهر مستقبلاً[2].

كما يمكن للإدارة العليا بالمؤسسة أن تقوم بتوجيه العاملين فيها بكافة تخصصاتهم ومستوياتهم أن يساهموا في إنجاح دور الإدارة البيئية من خلال تعزيز مهاراتهم وتدريبهم على تنفيذ مبادئ المسؤولية الاجتماعية خاصة بتلك الجوانب المتعلقة بالمسؤولية البيئية فيها، وأن تجعلهم على دراية بكل الآثار والمستجدات البيئية من خلال فتح دورات تكوينية وتحسيسية اتجاه القضايا البيئية وتأثيراتها على أنشطة المؤسسة الاقتصادية، يفتح فيها المجال لكل عامل بأن يقدم أفكارا جديدة واقتراحات من شأنها أن تطور هذه الإدارة البيئية[3].

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن آليات نشر اتجاهات المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة بأبعادها ودعائمها المختلفة تعتبر حلاً مناسباً وفعالاً لتحفيز الالتزام البيئي للمؤسسة ويعطيه الاطار التنظيمي المناسب نظرا لأنها من خلال الواجبات الاجتماعية للمؤسسة اتجاه القضايا البيئية فإنها ستجد نفسها مجبرة على وضع خطة ذات كفاءة تتضمن تحديد المؤسسة اهدافاً

---

[1]. *Cécile Renouard; la responsabilité éthique des multinationales; Presses universitaires de France; Paris; 2007 ;p :140.*

[2] .*Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; la responsabilité d'entreprise; éditions la découverte; Paris; 2007; p: 23*

[3]. خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر"، الدار الجامعية، مصر 2007،ص:92.

معينة لتطوير أدائها البيئي، يتبعها اختيار لنظم الإدارة البيئية اللازم تطبيقه ومن ثم اختيار فريق عمل توكل إليه مسؤولية التنفيذ يكون قادر على التعامل وتحليل القضايا وحلها، كما يمكنه أن يعقد اجتماعات دورية تقوم بتوعية وتحسيس المسؤولين والعاملين في كل المستويات المختلفة بمستجدات القضايا البيئية وانعكاساتها على المؤسسة.

عليه فإن للمسؤولية الاجتماعية دوراً رئيسياً وتعتبر ركيزة محورية في تحديد السياسة البيئية للمؤسسة، لأنه من خلال ضمها للالتزامات الاجتماعية ضمن رسالتها ورؤيتها الاستراتيجية وفق اطار عام يتم من خلاله استنباط الأهداف البيئية الكبرى في المؤسسة ومن ثم تحويلها إلى خطط وممارسات عملية، حيث أن مظاهر الالتزام الاجتماعي للمؤسسة خاصة تلك المتعلقة بالبيئة تسهل عليها عملية إعداد سياستها البيئية من خلال تحديد الخطوات التنفيذية المحورية لكيفية تعامل المؤسسة مع المعطيات البيئية ووضع الخطوات التنفيذية التي يعتمد عليها في رصد ومتابعة المستجدات والأحداث البيئية وأيضا في تحسين الوضع البيئي للمؤسسة.

4. المسؤولية الاجتماعية أداة لتنفيذ الالتزامات البيئية في ظل الثقافة التنظيمية للمؤسسة الاقتصادية :

تلعب الثقافة التنظيمية للمؤسسة دوراً هاماً في تطوير وتدعيم المفاهيم الخاصة بالإدارة البيئية والحفاظ عليها داخل المؤسسة حيث أنها لا تكون فعالة إلا اذا كانت تراعي الجوانب والالتزامات الاجتماعية (الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية، الجوانب البيئية)، كما أنها تدعم وضع ومكانة المؤسسة في السوق والمجتمع كلما كانت هذه الثقافة تحمل مبادئ راقية وتعكس احتراماً للإنسان والمجتمع والبيئة[1].

من جهة أخرى فإنه يظهر دعم الثقافة التنظيمية لمفاهيم الإدارة البيئية والمعطيات البيئية اذا كان تسعى لخلق الادراك والوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وكيفية حمايتها وتنميتها بالطرق المتعددة عند جميع المستويات المختلفة فيها (العليا، المتوسطة، التشغيلية) وبالشكل الذي يتلائم مع قدرات المؤسسة المادية البشرية. كما تجدر الإشارة أن المؤسسة الاقتصادية من خلال انشطتها الاجتماعية التي تجسدها ضمن مبادئ ثقافتها التنظيمية تسعى لإيجاد النظم التي من خلالها تعمل على تحسين صورتها العامة امام المجتمع، حيث تحاول أن تعطي صورة على أنها تحترم الانسان والطبيعية وأنها لا تلحق ضرر بالبيئة (مؤسسة صديقة للبيئة)، كما أنه من أجل تحقيق هذين الهدفين لابد عليها أن تخلق إطارا تنظيمي للإدارة البيئية تحدد فيه مسؤولياتها وتضع فيه آليات التقييم والمتابعة، آخذة بعين الاعتبار الآثار والاهتمامات البيئية في كل القرارات التي تصدرها حالياً ومستقبلاً[2].

[1] . *Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; op ;cit ;p :34.*
[2] . *Cécile Renouard; la responsabilité éthique des multinationales; op ;cit ;p :151*

الخلاصة:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية احدى الوسائل الضرورية والفعالة التي تستطيع من خلالها الربط والتنسيق بين الجوانب والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تنعكس في انشطة وعمليات والتزامات معينة اتجاه المجتمع والبيئة، حيث أن هذه الممارسات ستساهم بشكل كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية.

كما نشير إلى أن المؤسسة في سعيها لدمج وضم الاهتمامات البيئية عن طريق المسؤولية الاجتماعية فإنها ستجد نفسها مجبرة لمزاولة مجموعة من الانشطة والالتزامات عند صنع قراراتها معتمدة في ذلك على سياسات واستراتيجيات مرنة ومتطورة تسمح لها بتحقيق الأهداف المنشودة، كل هذا لابد أن يدعم بقيامها بأنشطة بيئية ونشر للثقافة البيئية بين أوساط موظفيها، فضلا ضرورة بقائها على اتصال دائم بالجهات المتخصصة والهيئات الرسمية من اجل معرفة المستجدات وكذلك لتقييم عملياتها ومقارنتها مع المعايير البيئية، خاصة إذا كانت مقيدة بمواثيق واتفاقيات محلية ودولية حول البيئة أو متحصلة على شهادات عالمية للبيئة.

أما بالنسبة لتلك العلاقة الموجودة بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية نظم الادارة البيئية فانه ليس بوسع اي مؤسسة اقتصادية حديثة تبني او تطبيق التزاماتها أو مسؤولياتها دون الاخذ بعين الاعتبار المفاهيم والجوانب البيئية نظراً لان العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فالالتزامات والمسؤوليات البيئية هي جزء من الالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة ككل، حيث انه تعتبر هذه العلاقة متينة ووثيقة ومتكاملة نظراً لأن بيئة الأعمال الجديدة تدفع بالمؤسسات الاقتصادية الناشطة فيها بضرورة تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومن ثم فهي مجبرة على تبني ودعم نظم الإدارة البيئية بها.

عليه يمكن القول أن للمسؤولية الاجتماعية دوراً اساسياً وفعالاً في دفع المؤسسة الاقتصادية لتبني نظم الإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي والأخذ بعين الاعتبار بالمفاهيم التي تشملها ضمن الأهداف والقرارات التي تصدر منها، حيث تجسد ذلك ضمن خطط واستراتيجيات وسياسات وعمليات نظراً لما تحققه المسؤولية الاجتماعية من فائدة للمؤسسات والمجتمعات والبيئة في الوقت نفسه، ينتج عنه تحسين لصورها الاجتماعية وسمعتها التجارية وتسهل عليها عملية الانفتاح على العالم والمجتمع الدولي وكذا التواصل معه ومن ثم امكانية ارتفاع حصتها السوقية وعوائدها المالية.

في الأخير تأتي الدعوة إلى جميع المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في الدول النامية عموماً والوطنية على وجه الخصوص الى ضرورة الإسراع لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي سيدفعها إلى وضع واحترام مبادئ نظم الادارة البيئية ضمن خططها وسياساتها وأنشطتها من خلال تسجيل نفسها ضمن قائمة المؤسسات المسؤولة اتجاه مجتمعاتها والمحترمة لمحيطها وبيئتها التي نشط فيها، خاصة بعد أن أصبحت المعايير البيئية تستعمل كأسلحة مضادة من قبل الدول المتقدمة امام

المنتجات التي تقدمها المؤسسة الموجودة في الدول النامية بالشكل الذي يعرقل من دخولها الى الاسواق الدولية ويقلل من ميزتها التنافسية تحت غطاء المواثيق والبرتوكولات والاتفاقيات البيئية التي تصدر عن المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعتبر هذه المفاهيم الاجتماعية والبيئية شرطاً اساسياً مطلوباً في المؤسسات الاقتصادية الحديثة واللغة الوحيدة المتداولة والمفهومة في بيئة الاعمال الجديدة يمكن من خلالها لمؤسسات الدول النامية التكيف مع التغييرات الحاصلة واكتساب تأشيرة الدخول إلى الاسواق الدولية بالشكل الذي يمكنها من تعظيم أرباحها وتحسين سمعتها وضمان بقائها واستقرارها واستمراريتها.

المراجع:

1. طاهر محسن المنصور الغالبي "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع "، دار وائل للنشر ط2، عمان، الاردن ،2008.
2. تامر ياسر البكري، " التسويق والمسؤولية الاجتماعية" ، دار وائل للنشر ط2، عمان، الاردن، 2001.
3. طاهر محسن المنصور الغالبي ،" تباين الاهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة"، مداخلة بقسم ادارة الاعمال لجامعة الزيتونة وجامعة بترا، عمان، 2006.
4. مؤتمر الامم المتحدة والتنمية "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، جنيف، 2004.
5. احمد عبد الكريم، " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال: مجالاتها ومعوقات الوفاء بها" ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، عمان، الاردن، 1997.
6. حارس كريم العاني، "دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية"، المؤتمر العلمي الرابع : الريادة و الإبداع (استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات الأعمال)، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 15/03/2005- 16.
7. نجم العزاوي، "الادارة البيئية –نظم ومتطلبات iso14000 – " ط 1، دار المسيرة، عمان، الاردن،2007.
8. عبد الصمد نجوى ، "الادارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي "، المؤتمر العلمي الدولي حول : الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 08- 09 مارس 2005.
9. عز الدين دعاس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،"اثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسة الصناعية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010- 2011.
10. يوسف حجيم الطائي وآخرون، " نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009.
11. محمد عبد الوهاب العزاوي، "انظمة ادارة الجودة البيئية"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن،2002.
12. فاتح مجاهدي وشراف براهيمي،" الادارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يوم 09و10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
13. محمد عبد الوهاب العزاوي،"انظمة ادارة الجودة والبيئة"، دار وائل للنشر،ط1، عمان ،الاردن،2002.
14. دافيد ريتشمان وآخرون، "الادارة المعاصرة" ترجمة رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2004.
15. خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر"، الدار الجامعية، مصر 2007.
16. *Lise Moutamalle; » l'intégation du développement durable au management quotidien d'une entreporise »; éditions l'Harmattan; Paris; 2004.*
17. *Cécile Renouard; la responsabilité éthique des multinationales; Presses universitaires de France; Paris; 2007.*
18. *Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; la responsabilité d'entreprise; éditions la découverte; Paris; 2007.*